

الحريات العامة وحقوق الإنسان في لبنان

بين الواقع والمرتجى

كلمة الدكتور إيلي طنوس/ رئيس الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

في حفل استقبال غبطة البطريرك الكردينال مار نصر الله بطرس صفير في كنيسة سيدة

لبنان تورنتو كندا

٢٠٠١/٣/٢١

جاء في رسالة القديس بولس الرسول إلى أهل غلاطية : " فليس يهودي ولا يوناني، ليس عبداً ولا حر، ليس ذكراً وأنثى، لأنكم جميعاً واحدٌ في المسيح يسوع"، وفي رسالة أخرى إلى القورنثيين : " فإننا جميعاً قد اعتمدنا بروح واحد لجسد واحد، يهوداً كنا أم يونانيين عبيداً أم أحراراً".

صاحب الغبطة والنيافة مار نصر الله بطرس صفير،

أصحاب السيادة والأساقفة، أبائنا الأجلاء، أيها الحفل الكريم

المسيحية ليست رسالة سماوية، فحسب، بل إنها ثورة تحرر " لأن المسيح جاء ليعلن تحرير جميع الناس" (لو ٤ : ١٦-١٩).

المسيحية تحرر الإنسان الذي خلق على صورة الله ومثاله ويتمتع بقيم وحقوق طبيعية فطرية من صنع الله لها طابعٌ قدسي. والمسيحية تحض على إعطاء "ما لقيصر لقيصر وما لله لله". وأعلام المسيحية يرون إن حقوق الله وحقوق الإنسان مترابطة " وانتهاك حقوق الإنسان انتهاكاً لحقوق الله" على ما جاء في مراسلات القديس منصور دي بول.

على ضوء هذه المفاهيم السامية سوف استعرض ظواهر من واقع الحريات العامة وحقوق الإنسان في لبنان متجنباً إدعاء الإحاطة بكافة نواحي الانتهاكات الحاصلة لهذه الحريات والحقوق ، في فترة الدقائق المحدودة التي أُعطيتها، مبتغياً الإعراب لغبطتكم عن تقديرنا وتأييدنا، نحن معشر المهاجرين والمهجرين، للدور الذي تقومون به في التصدي لهذه الانتهاكات والتتديد بها، هادفين الإسترشاد بتوجيهاتكم حول كيفية تحسين أدائنا، في الاغتراب، ليكن ووقوفنا وراءكم في حملتكم هذه على دورة الظلم والاستبداد أبعد أثراً وأكثر فعالية.

صاحب الغبطة والنيافة:

لعل من أبرز أسباب الحرب على لبنان كونه واحداً للحرية والديموقراطية في محيطٍ تسوده العنصرية والاستبداد، وطنٌ تأمنت فيه، نسبياً، مناخات الحرية لكافة الشرائح الوطنية فتفاعلت بانسجام متمايز، تجلت فيه الوحدة بالتنوع، مما لفت الأبصار، وحداً بقداسة أبينا الحبر الأعظم لإعتباره رسالة إنسانية وحضارية حصنها بارشاده الرسولي حيث شدد على احترام حقوق الإنسان بقوله "من أجل أن يسود السلام في لبنان وفي المنطقة، ويتمكن الجميع من الاستفادة من التقدم، أحتُ السلطات وجميع المواطنين اللبنانيين على أن يعملوا بكلّ قواهم كي تحترم حقوق الإنسان كل الاحترام".

فأين نحن، يا صاحب الغبطة والنيافة، مما أوصانا به قداسته؟

إنه لمن المعلوم أن من العناصر الأساسية لقيام دولة القانون هو خضوع الحكام والمحكومين على السواء للقانون وأن وجود النصوص القانونية وحده لا يكفي لتحقيق حرية الناس، ويجب أن تتحقق سيادة القانون واقعاً وفعلاً فتؤمن للمواطنين حرياتهم الدينية والفكرية والسياسية والإقتصادية وحقوقهم الإجتماعية.

فلنستعرض سريعاً ما أورده النص القانوني وما هو حاصل فعلاً على الأرض محاولين ربط الوقائع بالقرائن:

أولاً الحريات العامة

ينص القانون على حق الإنسان بالحصانة ضد التوقيف التعسفي وعدم جواز اتهامه أو اعتقاله إلا بموجب القانون.

أما في الواقع: فنكرر التوقيفات التعسفية، خصوصاً، بحق المطالبين بالسيادة وجملاء الجيوش الغربية عن أرض الوطن ويساق بعضهم خارج الحدود أحياناً.

ورد في النص القانوني: عدم جواز التعدي على بدن الإنسان أو ممارسة عمليات التعذيب عليه أو تشويهه وإزهاق روحه .

أما في الواقع: فيتم تعذيب المساجين مما أدى إلى وفاة بعضهم في السجون (أعضاء من جيش لبنان الجنوبي)، كما توفي بعض المعتقلين في السجون السورية بعد إطلاق سراحهم.

ورد في النص القانوني: أن المنزل يتمتع بحرمة.

أما في الواقع: فمورست إعتقالات طالت حرمة الكنائس وكلنا يذكر اعتقال شاب داخل كنيسة غلبون بتهمة توزيع منشورات معادية للاحتلال.

ورد في النص القانوني: أن حرية المراسلات البريدية والاتصالات والهاتفية مضمونة.

أما في الواقع: فالمراسلات تُراقب والهواتف يتم التنصتُ عليها! فكل فم أذن.

ثانياً الحرية الفكرية

ورد في النص القانوني: ان حرية الرأي والتعبير مضمونة.

أما في الواقع: فنتم ملاحقة الصحفيين وبنفي بعضهم، (كما حصل للصحافي بيار عطا الله من صحيفة النهار)، ويتعرض البعض الآخر للإرهاب وتوجه التهم الباطلة اليهم كحال الصحافي والرائد المتقاعد عدنان شعبان.. وتمارس التعديات المكشوفة على المؤسسات الإعلامية كما حصل الأسبوع الفائت لمحطة تلفزيون LBC حيث تم اقتحامها واعتقال عدد من الموظفين فيها.

ورد في النص القانوني: حرية التعليم والتعلم واختيار المعلم مضمونة.

أما في الواقع: فتدخل بشؤون المدارس لإرغامها على تعديل قوانينها وممارسة الضغط الاقتصادي على المواطنين مما أدى إلى تدني عدد التلاميذ خصوصاً في المدارس الكاثوليكية.

ثالثاً الحريات السياسية

نص القانون على حرية المعارضة السياسية عن طريق الممارسة الديمقراطية وعلى حق المواطن في المساهمة في الشؤون العامة.

أما في الواقع: فالمعارضون إما في السجون أمثال الدكتور سمير ججع وإما في المنفي أمثال العماد ميشال عون.

ورد في النص القانوني: حرية التجمع وتأليف الجمعيات والأحزاب مضمونة.

أما في الواقع: فتدخل فاضح في شؤون وسياسة التجمعات، وشق الأحزاب وإرهاب قاداتها، وحل التنظيمات التي لا تماشي الاحتلال.

رابعاً الحريات الاقتصادية

ورد في النص القانوني: حق الملكية الفردية مضمون.

أما في الواقع: فالمهجرون محرمون من أملاكهم منذ أمد طويل، والملكيات الخاصة تنتزع من أصحابها بأبخس الأسعار تحت وطأة العوز. ويتعرض المزارعون والصناعيون والحرفيون للمضاربة فيكسد الإنتاج وتبور الأرض وتقل المصانع.

خامساً الحق بالأمن الاقتصادي

ورد في النص القانوني: عن حق المواطن بالحصول على عمل وعن حق رب العمل بإختيار عماله. أما في الواقع: فالبطالة متفشية، خصوصاً بين الشباب، بينما يتم فرض العمال السوريين على المصانع والمؤسسات مما يدفع بالكفاءات للهجرة.

ينص القانون على حق العامل بالحد الأدنى للأجور وعلى الضمان الصحي وضمان الشيخوخة. أما في الواقع: فالحد الأدنى المعمول به لا يكفي لشراء الخبز واستئجار المسكن، ولا وجود لضمان الشيخوخة.

صاحب الغبطة والنيافة:

الحريات العامة وحقوق الإنسان في لبنان منتهكة ومكمن الداء واحد، وأنتم تعلمونه قبلنا. إن فاقد الشيء لا يستطيع منحه، وبالتالي وطنٌ فاقدُ السيادةِ والحرية لا يستطيع تأمين حرية أبنائه.

أبانا، غبطة البطريرك، نحن معكم في تلخيصكم البليغ لإطار علاقات لبنان بمحيطه: "بعزك يا جاري، لكن: أنت بدارك وأنا بداري". لقد تعلمت حديثاً درساً في الجغرافية تجاهل المنهاج طرحه علي وأنا على مقاعد الدراسة فعلمت أن القرنة السوداء هي "قرنة صودو" في السريانية، أي تلة الشهداء، فأنتفتت صفة إسم العلم، بالنسبة إليّ، عن القرنة السوداء فالإسم يصح بكل مرتفع من أرض بلادي.

هذا قدرنا، وأنتم الراعي الصالح تسبرون على خطى المعلم الأول الذي علمنا أن: " ليس لأحد حبّ أعظم من أن يبذل الإنسان نفسه في سبيل أحبائه"

نحن ورائكم

وفقكم الله، وأمدّ بعمركم.